مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 10 (العدد 01) - سنة 2021
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 179-210 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 10 (n° 01) - 2021**

تفعيل الاتفاقيات التجارية لدعم التنويع الاقتصادي
- حالة الجزائر -

The Implementation of Trade Agreements to Support Economic Diversification - Case of Algeria -

Activer les accords commerciaux pour soutenir la diversification économique - Cas de l'Algérie -

سمير بوبلي* & فطيمة بن عبد العزيز**

تاريخ استلام المقال: 2021-09-21 تاريخ قبول النشر: 2021-12-21

Abstract:

International trade agreements play a major role in achieving economic diversification of countries through their contribution to and increase the value of exports, which can be considered a key to the entry of national products to international markets. Since the Algerian economy suffers from dependence on the hydrocarbon sector and needs to achieve economic diversification and diversify its exports, as we find that Algeria has several trade agreements that can be activated within the strategy of diversifying exports in order for Algerian products to enter several international markets, and this contributes to reducing dependency on hydrocarbons and achieving economic diversification. Which is what we are looking at in this article.

Key words: **T**rade agreements, **E**conomic diversification, **E**xport diversification, **A**lgeria.

* جامعة البليدة 2 (الجزائر) - طالب دكتوراه ل. م. د.
samirboubelli18@gmail.com
** جامعة البليدة 2 (الجزائر) (الجزائر) – أستاذة التعليم العالي
prfbenabdelaziz@gmail.com (المؤلف المرسل)

Résume:

Les accords commerciaux internationaux jouent un rôle majeur dans la diversification économique des pays grâce à leur contribution à l'augmentation de la valeur des exportations, et ils peuvent également être considérés comme une clé pour l'accès des produits nationaux aux marchés internationaux. L'économie algérienne souffre d'une dépendance vis-à-vis du secteur des hydrocarbures et de là elle doit parvenir à une diversification économique en passant par la diversification de ses exportations .l'Algérie a plusieurs accords commerciaux qui peuvent être activés dans le cadre de cette stratégie afin que les produits algériens entrent dans le marché international. C'est ce que nous examinons dans cet article.

Key words: **A**ccords commerciaux, **D**iversification économique, **D**iversification des exportations, **A**lgérie.

ملخص:

للاتفاقيات التجارية الدولية دورا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلدان من خلال مساهمتها في زيادة قيمة الصادرات، كما يمكن اعتبارها مفتاحًا لولوج المنتوجات الوطنية إلى الأسواق الدولية. وبمان الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات ويحتاج لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنويع صادرتها، إذ نجد أن الجزائر تربطها عدة اتفاقيات تجارية يمكن تفعيلها ضمن إستراتيجية تنويع الصادرات من أجل ولوج المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية، وهذا ما يُسهم في التقليل من التبعية للمحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي. وهو ما نبحث فيه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات التجارية، التنويع الاقتصادي، تنويع الصادرات، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للاتفاقيات التجارية والتنويع الاقتصادي
1-1) ماهية الاتفاقيات التجارية
2-1) ماهية التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات
2) علاقة الاتفاقيات التجارية الجزائرية بدعم التنويع الاقتصادي
1-2) مسار الاتفاقيات التجارية الجزائرية ومقارنتها بالأردن
2-2) واقع التنويع والاتفاقيات التجارية الجزائرية
خاتمة

مقدمة:

للاتفاقيات التجارية الدولية دورا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي لبلدان من خلال مساهمتها في زيادة قيمة الصادرات، والتي يمكن اعتبارها مفتاحًا لولوج المنتوجات الوطنية إلى الأسواق الدولية. ومع تنامي العولمة الاقتصادية اتجهت معظم الدول للانفتاح على العالم الخارجي من أجل الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرص الدول على إبرام الاتفاقيات التجارية من أجل تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي. وتُعدّ الجزائر من بين الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها خصوصا في الآونة الأخيرة لأجل الخروج من التبعية للمحروقات والتقليل من خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، حيث قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز صادراتها خارج المحروقات في الأسواق الدولية.

تتمثّل **إشكالية الدّراسة** في الإجابة عن السؤال: **كيف يمكن أن تُسهم الاتفاقيات التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

1) مدخل نظري:

تسعى معظم دول العالم إلى تحقيق تنويع اقتصادي* عن طريق الانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يجعلها تحرص على إبرام اتفاقيات تجارية- **سواء ثنائية أو متعددة الأطراف- بهدف تنظيم علاقاتها التجارية وكذا الاستفادة من مزايا اتساع الأسواق وتحصيل العديد من المكاسب. وكل هذا، عوضا الاعتماد على مورد تصدير واحد (اقتصاد ريعي***) كمصدر دخل[1]. وهناك الكثير من الأدلة التجريبية للروابط بين درجة تركيز وتنويع الصادرات والأنشطة الاقتصادية من جهة، والتنمية من ناحية أخرى، فيميل الإنتاج إلى التنويع، ليزيد الدخل إلى حد معين مقبول[2]، وهو هدف تسعى إليه العديد من البلدان النامية لتعزيز العمالة والحماية الاجتماعية والاستثمار فى البنية التحتية[3].

1-1) ماهية الاتفاقيات التجارية:

يتيح الانخراط بشكل أوسع في التجارة العالمية الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية والروابط المنتجة معها، والآثار الإيجابية المستقبلية، اعتمادا على توفير الظروف الملائمة لنمو اقتصادي يتسم بالتنوع، ويسهم في إيجاد فرص العمل والتأثير ايجابا على حياة المواطنين، خاصة وأن تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي أصبحت عناوين رئيسية للاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولم يعد الانغلاق على الذات خياراً[4]. وقد قامت الكثير من دول العمل إلى ابرام اتفاقيات تجارية تتجاوز فكرة ضرورة التقارب الاقتصادي والجغرافي والفرص المتكافئة للأعضاء إلى شراكات عميقة تقوم على دور فاعلين رئيسين في الاقتصاد العالمي[5].

* بالفرنسية "Diversification économique" وبالانجليزية "Economic diversification".
** بالفرنسية "Accords commerciaux" وبالانجليزية "Commercial agreements".
*** بالفرنسية "Économie de rente" وبالانجليزية "Economic rent". ويمكن تعريفه على أنه اقتصاد اتكالي يعتمد على عوائد ماليّة خارجية غير مرتبطة مع العملية الإنتاجيّة، نتاج ثروة جاهزة تُستخرج في الغالب من باطن الأرض.

الاتفاقيات التجارية وأهدافها:

تؤدي الاتفاقيات التجارية دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار وتساهم في تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتمكن المنتوجات المحلية من ولوج الأسواق العالمية بشروط تفضيلية تمكنها من المنافسة في تلك الأسواق[6].

وعليه، تُعرَف الاتفاقيات التجارية على أنها[7]:

- اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراءات محددة تقدم مزايا كثيرة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها، لتشمل جميع المنتوجات أو تقتصر على منتوجات محددة.
- اتفاقيات تعقدها الدول أو تنضم إليها مع التجمعات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة على المستوى الدولي أو الإقليمي، بهدف تحرير التجارة بين الأطراف الموقعة عليها؛
- اتفاق دولتين أو أكثر على شروط التبادل التجاري بينهما، ويتم بموجبها تحديد التعريفات الجمركية والضرائب التي تفرض على الصادرات والواردات.

مما سبق، يمكن تعريف الاتفاقيات التجارية بأنها اتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهم.

مما سبق، تتسم الاتفاقات التجارية بأنها تفصيلية، حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها أو المزايا الممنوحة على نحو متبادل، وهي ذات طابع إجرائي تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة، وينبثق عن المعاهدات التجارية اتفاقيات منها: اتفاقية قواعد المنشأ، اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار، اتفاقية منع الازدواج الضريبي[8].

وتسعى الدول من خلال الاتفاقيات التجارية إلى تحقيق مجموعة من أهداف منها:

- النفاذ إلى الأسواق: يُعتبر الهدف الرئيسي لأطراف الاتفاقية التجارية، حيث يسعى كل طرف لتوسيع حجم سوق مبيعاته[9]؛
- بناء الثقة: هدف الاتفاقيات التجارية إلى بناء أواصر الثقة والتفاهم بين الدول، وهذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار والحد من التوترات ويسهم في النمو الاقتصادي[10]؛
- زيادة صادرات الدول الأعضاء: من خلال فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها. كما تعمل الاتفاقيات التجارية على منح إعفاءات جمركية لأعضائها، ما يجعل أسعار منتوجاتها تنافسية ومنخفضة بنفس قيمة تخفيضات التعريفة الجمركية عكس منتوجات الدول الأخرى خارج الاتفاقية التي لا تستفيد من الإعفاءات الجمركية[11]؛
- زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلات الاستثمار، كما قد تهدف الاتفاقيات التجارية إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية[12]؛
- وتنويع الشركاء التجاريين عند الاستيراد والتصدير، ومن ثمّ التقليل من مخاطر التبعية لمورد واحد عند الاستيراد وزبون واحد عند التصدير[13].

الاتفاقيات التجارية في المحيط الدولي:

تتعدد الاتفاقيات التجارية، وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة فقد تزايد عدد الاتفاقيات متعددة الأطراف التي دخلت حيز التنفيذ بشكل سريع، حيث انتقل عددها من اتفاقية واحدة سنة 1958 إلى 346 اتفاقية خلال شهر أفريل 2021*. والشكل التالي يبين الأشكال المتعددة للاتفاقيات التجارية:

الشكل 01 - أشكال الاتفاقيات التجارية

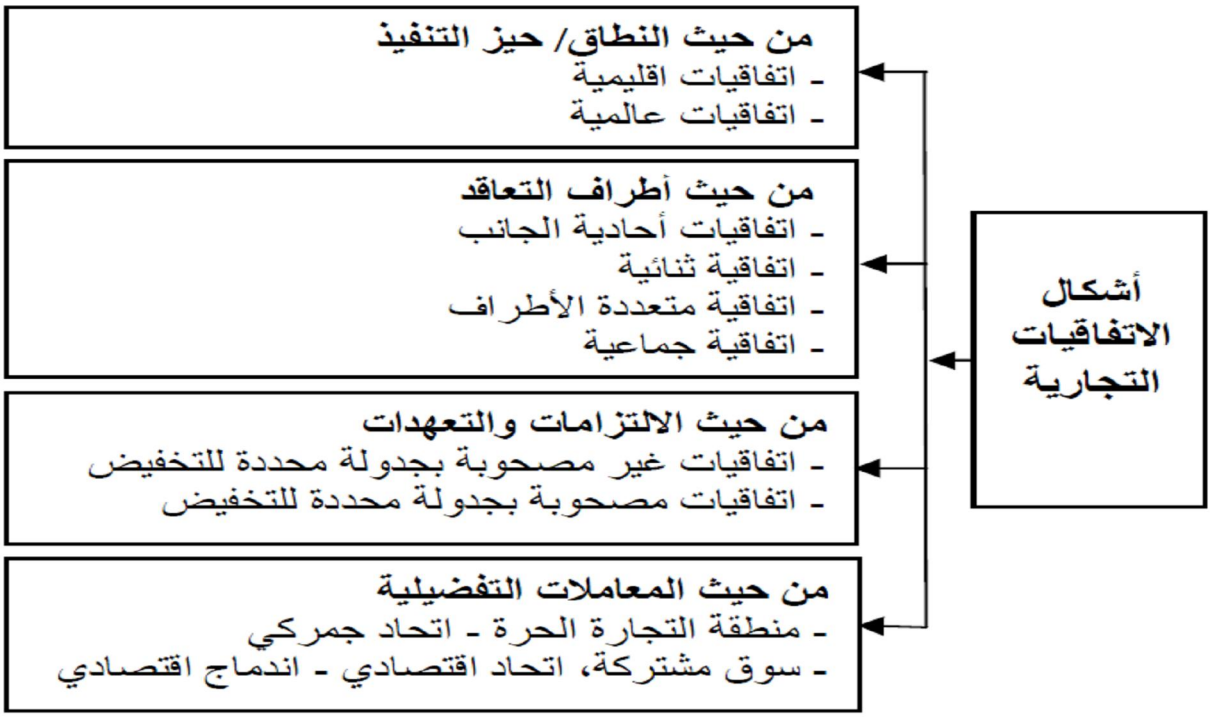

المصدر: وليد فتحي الدسوقي (2017)، «تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيراتها على التجارة الخارجية»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 102.

* من الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالمية، 2021/04/08
http://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx

بالرجوع لتصور الأمم المتحدة كمنظمة دولية من خلال "مرشد تنفيذ تسيير التجارة" للاتفاقيات الدولية على أنها أدوات هامة لتيسير التجارة، توفّر إطاراً قانونياً صارماً لإجراءات تيسير التجارة من خلال الانضمام إليه، ومنها[14]:

- اتفاقية الطيران المدني الدولي - اتفاقية شيكاغو (1944)؛
- اتفاقية تيسير حركة النقل البحري الدولي (1965)؛
- اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي - اتفاقية مونتريال (1999)؛
- الاتفاقيات الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع التي تشملها بطاقات النقل البري الدولي - اتفاقية النقل البري الدولي (1975)؛
- الاتفاقية الدولية لتجانس الرقابة الحدودية للبضائع (1982)؛
- الاتفاقية الدولية الخاصة بالنظام الموحّد (1988)؛
- الاتفاقية الدولية المعنية بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية - اتفاقية كيوتو المعدلة (1999)؛
- اتفاقية الأُمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الالكترونية في العقود الدولية - اتفاقية الاتصالات الالكترونية (2005)؛
- اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتقييم (1994).

وتلعب المنظمات الحكومية والدولية والتجمعات المختلفة واتفاقيات الشراكة دورا كبير في تفعيل وتنظير للاتفاقيات التجارية.

1-2) ماهية التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات:

يحث التنويع الاقتصادي على الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة[15]. ومن هنا، هناك تحديات كبيرة تواجه الدول المنتجة للنفط في إدارة اقتصادياتها الريعية والمعتمدة على سلعة شبه وحيدة في الصادرات هي النفط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها فضلاً على اعتبار النفط سلعة ناضبة[16].

التنويع الاقتصادي وأهدافه:

تتعدد وتتباين تعاريف التنويع الاقتصادي باختلاف الرؤية التي ينظر به، ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بالصادرات السلعية، وهناك من يربطه بتنوع الإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي

كثير من الأحيان يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع لقطاع الصادرات فقط، في حين أنّ تنوع سلة السلع التصديرية في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي، وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج[17].

وعليه، يُعرَف التنويع الاقتصادي على أنه[18]:

- إنتاج مدى متزايد من منتوجات اقتصادية، بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل؛
- تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع أساسي معين؛
- توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المُفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً؛
- وعملية تنويع مصادر الدخل بتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق، يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وتوزيع الاستثمار بخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المُفرط على مورد أو قطاع واحد.

يمكن أن نستنتج خصائص التنويع الاقتصادي في[19]:

- التحرر من اعتماد منتوج واحد؛
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- عملية نسبية لتحول في الاقتصاد الوطني؛
- عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- وعملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

يمكن التفرق بين نوعين من التنويع الاقتصادي هما[20]:

1. التنويع الاقتصادي الأفقي*: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتوجات جديدة في القطاع نفسه؛
2. والتنويع الاقتصادي العمودي الرأسي**: وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة، ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى، ويعني أساسًا الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية.

---

* بالفرنسية "Diversification économique horizontale" وبالانجليزية " Horizontal economic diversification".

** بالفرنسية "Diversification économique verticale" وبالانجليزية " Vertical economic diversification".

تعد حتمية تنويع الاقتصاد في كل دول العالم –خاصة النفطية منها– ملجأً ضرورياً قصد تحقيق التنمية وذلك نظرا للأهداف التي يفرزها في ظل المخاطر والأزمات التي قد تعصف باقتصاد أي بلد. وتتمثل أهداف التنويع الاقتصادي في:

- توفير الحماية من الظاهرة الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي: تحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط، مما يؤدى إلى زيادة صادرات البلد من منتوج واحد، ويؤدي ذلك إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتوجات الأخرى[21]؛
- تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته: إن إنتاج سلع مختلفة وكثيرة يسهم في زيادة العوائد وتحقيق النمو الاقتصادي[22]، وبالتالي تحقيق وفوات الحجم والحد من استنزاف الموارد الطبيعية[23]، والتركيز على تنمية اقتصادية متكاملة وغير مدمرة للبيئة؛
- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويزيد في خلق فرص الاستثمار ويقلل من المخاطر الاستمارية، عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية[24]؛
- حماية الاقتصاديات من الصدمات الخارجية: تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على استقرار عائدات الدخل، ومن ثمّ حماية الاقتصاديات من مخاطر الصدمات الخارجية لأن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يؤدي عند اضطرابه إلى تذبذب في المداخيل، وهذا ما يخلق ظروفًا اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، ويمنع تحقيق التنمية المستدامة[25]؛
- تخفيض معدلات البطالة: يقود التنوع الاقتصادي إلى خلق شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، وهذا ما يوفر فرص عمل جديدة. وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي[26]؛
- والاندماج في الاقتصاد العالمي: يعمل التنويع الاقتصادي على التنويع في القاعدة الإنتاجية قصد الولوج بها للأسواق الدولية بتحسين مناخ الاستثمار والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن الضروري، عدم الاعتماد علي تصدير منتوج محلي واحد بشكل أكبر[27].

التنويع الاقتصادي بين الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات:

بالنظر للمفهوم الواسع التنويع الاقتصادي، نجده لا يقتصر فقط على الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على دخل وحيد، بل يشمل حتي الاقتصاديات المتقدمة التي تسعى جاهدة في خلق ديناميكية اقتصادية تركز على إيجاد بدائل لتنويع اقتصادياتها[28].

- **التنويع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات:**

إن الهدف الأول للتنويع الاقتصادي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات قبل الوصول لتنويع الصادرات، إذ أن المنتوج الذي لا يقبل داخل البلد، من الصعب قبوله خارج البلد. فالاكتفاء الذاتي هو قدرة الدولة على تحقيق كافة احتياجاتها من المواد الغذائية والطبية وغيرها من الاحتياجات ذات الأهمية الأساسية في حياة الناس[29]، وليكون الوسيلة لصياغة أرضية اقتصادية متينة من شأنها الحفاظ على هيبة الدولة وسياستها، واستقلال القرار السياسي والاقتصادي فيها، وهو وسيلة أيضا للانطلاق نحو تنمية حقيقية للموارد، تتيح تحقيق معدلات عائدات كبيرة، من خلال تحفيز العملية التصديرية. ولسنا بحاجة هنا إلى إضافة[30].
إن صناعة الوعي بأهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول يعتبر أهم خطوة نحو استقلالية هذه الدول، وقدرتها على رسم مستقبل أكثر أمانا لها ولشعبها[31].
إن الأزمات الاقتصادية، يبدو ليست سهلة، وسلعة النفط، تتعرض بين الفترة والأخرى، إلى تقلبات، وصراعات الدول، تلعب الجانب مهماً في هذا الأمر، ولذلك الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل في مختلف مجالات التنمية، وتحريك الاستثمار المنتج، وكذلك إعطاء جانب السياحة كل الاهتمام والدافعية لتحريك الاستثمار فيه، في محافظات السلطنة، وهذه هو الخطوات المهمة، لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة[32].

- **التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات:**

تولي معظم الدول أهمية بالغة لتنمية وتنويع صادراتها، فالتصدير له مكانة رئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال اعتمادها على استراتيجية تشجيع الصادرات والتركيز على صناعاتها ذات التوجه التصدير، إذ يعتبر تنويع التصدير خيارًا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول، وأنه يسهم في تغيير الهيكل الاقتصادي، وهذا ما يدفع بالقطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والإسهام في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في موازين المدفوعات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري[33].
كما أن تنمية وتنويع الصادرات تؤديان إلى[34]:

- وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها للحصول على الاحتياجات من العملة الأجنبية بشكل مستمر، خصوصًا أن المداخيل الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية؛
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة؛
- تقليص التبعية للمورد الاقتصادي الوحيد، وزيادة الإيرادات الخارجية التي تدخل في إنعاش الاقتصاد الوطني؛

- وزيادة الدخل الفردي والقيمة المضافة للإنتاج الوطني بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة.

تنويع الصادرات ضمن انفاقيات تجارية لتحقيق التنويع الاقتصادي:

تُؤدّي الاتفاقيات التجارية دورًا مهما في زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الموقعة لها، حيث تؤدي التسهيلات والإعفاءات الجمركية إلى تحرير حركة السلع والخدمات، ومن ثمّ تحقيق تنويع في الصادرات عن طريق إعطاء أفضلية تنافسية للمنتوجات المصنعة في هذه الدول مقارنة بباقي الدول الأخرى خارج الاتفاقية، وهذا ما يشجع المصدرين على تنويع وزيادة صادراتهم، فالاتفاقيات التجارية تعتبر مفتاح لولوج الصادرات إلى جميع الدول الموقعة للاتفاقيات التجارية[35]:

- يعتبر الوصول إلى الأسواق أحد محددات التنويع الاقتصادي، ويعني درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال؛
- تعتبر عملية تحرير التجارة بين الدول من أهم محفزات التنويع الاقتصادي، فالتخلص من المعوقات التجارية بين الدول يدعم المنافسة والاستثمار ويسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل ويمثل تحرير التجارة، وصولا مفتوحا للأسواق بالنسبة للصادرات والواردات، وهذا ما يؤثر إيجابيا في العامل الكلي للإنتاجية ويزيد من تنوع الصادرات وعدد المؤسسات القادرة على التصدير؛
- تمكن الاتفاقيات التجارية المصدرين من جعل منتوجاتهم أكثر تنافسية من باقي منتوجات الدول الأخرى، وهذا ما يسمح لمنجاتهم بولوج أسواق تجارية لم تكن ممكنة لولا وجود هذه الاتفاقيات؛ كما أنه ضمن الاتفاقيات التجارية تستفيد جل المنتوجات من الإعفاء من الرسوم الجمركية، ما يجعل أسعارها منخفضة، فيزداد الطلب عليها وهذا ما يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات في الأسواق الخارجية، وقد يسهم في زيادة الاستثمار؛ سواء المحلي بغرض توسيع النشاط أو في الخارج نتيجة خلق فروع جديدة للإنتاج، وهذا ما يسمح بتحقيق مداخيل بالعملة الأجنبية للدولة وتحقيق أرباح للمصدرين؛ ومن ثمّ تنويع الصادرات ومصادر الدخل للدولة، وهذا ما يسهم في التقليل من خطر الاعتماد على مورد واحد؛
- تعمل الاتفاقيات التجارية على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا ما يسمح بزيادة معدلات التبادل ويشجع المستثمرين على الاستثمار في مختلف القطاعات نتيجة التعرف على تشريعاتها وأسواقها وكذا التسهيلات والإعفاءات الممنوحة؛

- وتساعد الاتفاقيات التجارية على زيادة نسبة تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وهذا بفضل الإعفاء من الرسوم الجمركية أثناء التبادل، وتمكن من الحصول على المواد الأولية والنصف المصنعة بأقل تكلفة، وهذا ما يزيد في المنتوجات النهائية التي يمكن تسويقها في الدول المندرجة ضمن الاتفاقيات التجارية.

والشكل التالي يبين العلاقة بين الاتفاقيات التجارية والتنويع الاقتصادي.

الشكل 02 - العلاقة بين الاتفاقيات التجارية والتنويع الاقتصادي

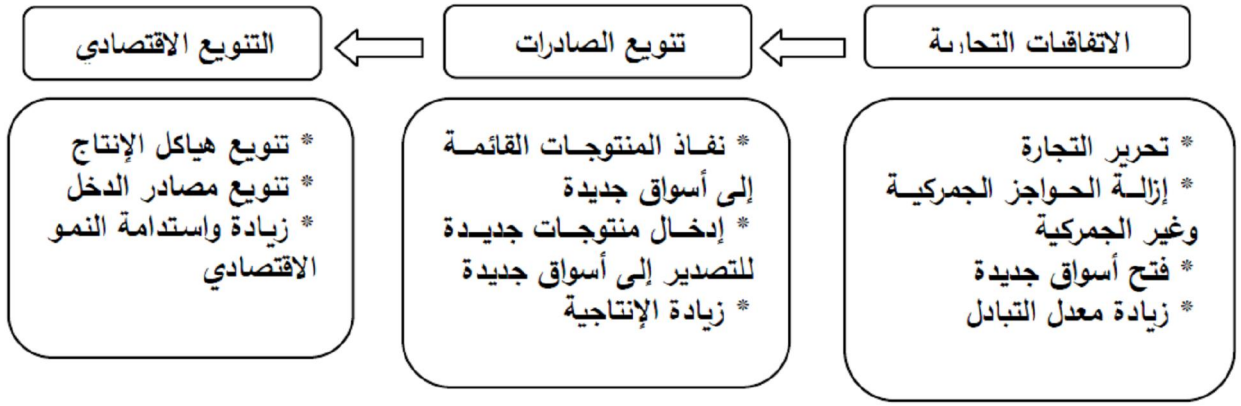

المصدر: من استنتاج الباحثين من الأدبيات الاقتصادية.

يوضح الشكل العلاقة بين الاتفاقيات التجارية والتنويع الاقتصادي ويوضح تلك العلاقة الإيجابية بينهما، حيث تعمل الاتفاقيات التجارية على تحرير التجارة بين البلدان المتفقة وإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى تسهيل وزيادة سرعة نفاذ السلع والخدمات إلى أسواق الدول الأعضاء، ومن ثمّ تشجيعها وتحفيزها على زيادة وتنويع صادراتها، من خلال فتح أسواق جديدة لم تكن متاحة بسبب السياسات التجارية الحمائية المتبعة أو المنافسة التجارية الشديدة بين الدول، ما يزيد من تنوع مصادر الدخل للدول وتنويع هياكل الإنتاج، ويسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي.

2) علاقة الاتفاقيات التجارية الجزائرية بدعم التنويع الاقتصادي:

الحديث عن علاقة الاتفاقيات التجارية الجزائرية بدعم التنويع الاقتصادي مرتبط بتحليل معمق لهذا التنويع الذي أصبح حلقة مفقودة في الاقتصاد الجزائري ولا يزال رهين لعنة التقلبات في أسعار المحروقات كمعوق أساسي للتنمية[36] من جهة، وتحليل القطاعات المؤهلة لهذا التنويع من جهة أخرى. وخاصة، وإن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين: أولهما الكيفية التي يمكن انتهاج أفضل السبل الاقتصادية التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية، وثانيهما هو الكيفية التي يمكن توجيه الاقتصاد نحو تنويع أنشطته[37].

2-1) مسار الاتفاقيات التجارية الجزائرية ومقارنتها بالأردن:

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات تجارية شراكة مع الخارج في فترات متلاحقة لم يكن فيها اقتصاد البلاد قادرا على فتح الأسواق أمام الشراكة الأجنبية، ولكن الأمر، اختلف اليوم اقتصاديا لفتح أسواق خارجية، بالرغم من سلبيات عدم (بقاء التبعية للنفط، عدم توفر مناخا جاذبا للاستثمار، لغياب معالم قاعدة رابح رابح"...). ومن هنا، لتقييم مسار الاتفاقيات التجارية الجزائرية، وضعنا تقييم منطقي بمقارنتها ببلد الأردن الذي استطاع تنويع اقتصاده بتفعيل اتفاقيات تجارية، و مشابه لاقتصاد الجزائر من عدة زوايا، ولكن يختلف من حيث توفر الموارد.

- **مخطط الحكومة لترقية الصادرات:**

حسب وثيقة مخطط عمل الحكومة (2021)، والتي خصصت فصلا كاملا للسياسة التجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات، فان أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية المزمع تجسيدها تتمثل في[38]:

- **تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات:**

وذلك من خلال تعزيز قدرات التصدير وتحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر وتطهير المجال التجاري وتعزيز أداة الرقابة.

- **محور تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات:**

وهذا، بوضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الاقتصاديين باللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم، وهذا قصد ضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب. وترمي هذه السياسة إلى إحلال إنتاج وطني متنوع محل الواردات وترقية التصدير واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد وضمان توزان الميزان التجاري وذلك من خلال وضع وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين) من اجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات. كما ترمي هذه السياسة إلى تحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها تكملة للإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين.

- **تعزيز قدرات التصدير:**

وهذا، مواصلة تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة وإنشاء تجمعات للتصدير. وتتجلى سياسة الحكومة في ترقية الصادرات من خلال وضع إستراتيجية وطنية ترتكز على تبسيط وتحسين الإجراءات علاوة على إنشاء مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية واعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة. ومن أجل ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير, تعتزم الحكومة على تحيين خارطة الطريق المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف الحفاظ على وتيرة ومعدل نمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في ترقيتها من خلال مرافقة المصدرين وذلك من خلال تسريع معالجة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل عن طريق صندوق خاص لترقية الصادرات.

- **تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:**

شرعت الحكومة منذ سنة 2020 في تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية علاوة على تقييم مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة ملف مفاوضات الانضمام من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد

الأطراف. وفي هذا الإطار، هناك جهود لتوسيع رموز أنشطة التجارة المتنقلة وانشاء رموز جديدة لإدماج الشباب في النشاط التجاري مع وضع برنامج استعجالي خاص باستغلال 656 سوق غير مستغل مغطى وجواري وكذا وضع 51972 محل تم انجازه في إطار برنامج 100 محل لكل بلدية حيز الاستغلال.

- **عصرنة وتعزيز أداة الرقابة:**

ستعمل الحكومة على مراجعة الإستراتيجية الوطنية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بكل أشكاله مع تعزيز احترام المعايير والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تؤطر السلع والخدمات وكذا رقمنة إجراءات رقابة السوق الداخلية وعلى مستوى الحدود. كما تسعى الحكومة إلى وضع برنامج للتكوين بغية ضمان مستوى تقني عال لصالح أعوان الرقابة وكذا إطلاق واستكمال التحقيقات الاقتصادية المتعلقة بتأطير النشاطات التجارية الحساسة والرامية على الخصوص إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة.

⊕ اتفاقيات التجارية الجزائرية مع الخارج:

تقوم الجزائر بإعادة التفكير حول أي من الاتفاقات التجارية الخارجية بأسلوب يحفظ مصالح البلاد، وتحلى ذلك من خلال تقييم اتفاق الشراكة الأوروبي، اتفاق منطقة التبادل الحر العربية[39].

- **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**

نظرًا لوجود تقارب متبادل بين المجموعة الأوروبية والجزائر وروابط تاريخية وقيم مشتركة، والرغبة في توطيد هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة، وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في فالنسيا (إسبانيا) في 2002/04/22، وتمت المصادقة عليه بتاريخ 2005/04/27 ودخل حيز التنفيذ في 2005/09/01. يتضمن هذا الاتفاق في جانبه الاقتصادي التنقل الحر للسلع تدريجيًّا بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المجموعة الأوروبية والجزائر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد؛ اعتبارًا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ*.

* المرسوم الرئاسي 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 27 أفريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى (الجريدة الرسمية، العدد 31-2005م).

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل*.

- **اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:**

إقليميا، تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث تعمل الاتفاقية على الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية بين الأعضاء[40]. وتمثل آخر المحاولات في مسيرة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وتم انشاؤها بقرار صادر بتاريخ 1997/03/19، وتم الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشرة سنوات ابتداء من 1998/01/01[41]. صادقت عليها الجزائر في 2004/08/03 وتقدمت بملف الانضمام للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 2008/12/31، وبدأت الجزائر تستفيد من الإعفاء من الحقوق الجمركية ابتداء من 2009/01/01.

تضم منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر الدول: الجزائر، مصر، الأردن، تونس، المغرب، الامارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، الكويت، عمان، اليمن، السودان، فلسطين، العراق، سوريا، لبنان، ليبيا، بالنسبة للدول: جيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا لم تنضم بعد لهذه المنطقة**.

وتستفيد ضمن هذه الاتفاقية كل المنتوجات غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر، والتي منشؤها إحدى الدول العربية أو الجزائر عند الاستيراد أو التصدير من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية، وتتعلق المنتوجات المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر لأسباب دينية، صحية، أمنية وبيئية. وبالنسبة للمنتوجات المصنعة في الدولة العضو لكي تكتسب صفة المنشأ يجب ألا تقل القيمة المضافة عن 40% من القيمة النهائية للمنتوج عند إنتاجه.

- **اتفاقية الشراكة مع دول المغرب العربي:**

أبرمت دول المغرب العربي عدة اتفاقيات في معظمها ثنائية، لكنها أصبحت متعددة الأطراف، من أجل تحرير التجارة والوصول إلى منطقة للتبادل الحر في مرحلة أولى ثم تحقيق التكامل الاقتصادي في المرحلة النهائية.

* اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، ارجع إلى:
https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

** المنشور 1769 المؤرخ في 2008/12/03، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2008، ص 20.

1) الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس:

تم التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس بتاريخ 2008/12/04، ثم المصادقة عليها بتاريخ 2010/01/11، ودخلت حيز التنفيذ في 2014/03/01. ويهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ويتضمن إعفاء المنتوجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي الواردة في القائمتين الملحقتين بالاتفاق من كافة الحقوق والرسوم الجمركية مع اشتراط النقل المباشر لهذه المنتوجات*.

وحددت قوائم منتوجات صناعية مستفيدة من امتيازات ضريبية للتصدير والاستيراد المرفقة بالاتفاقية**:

- للتصدير:
  - قائمة D1: منتوجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)؛
  - قائمة D2: منتوجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)؛
- وللاستيراد:
  - قائمة C1: منتوجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)؛
  - قائمة C2: منتوجات صناعية تستفيد بخفض بـ 40% من الرسوم الجمركية؛
  - قائمة C3: منتوجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

2) والاتفاقيات التجارية المغاربية (دون تونس):

تم التوقيع على **الاتفاقية التجارية والتعريفية الجزائرية المغربية** في 1989/03/14 بالجزائر، تتضمن إعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية وهي تشترط معدل المنشأ بمقدار 40%، ولكن هذه الاتفاقية تعرف جمودًا على أرض الواقع. أما **الاتفاقية التجارية والتعريفية الجزائرية الليبية**، فقد تم التوقيع عليها في 1987/09/01 وهي تشترط معدل المنشأ بمقدار 40%، وتعرف هذه الاتفاقية جمودًا على أرض الواقع. وتبقى **الاتفاقية التجارية والتعريفية الجزائرية الموريتانية** التي تم التوقيع عليها في 12 نوفمبر 1973 بالجزائر، أما المصادقة فكانت بموجب الأمر 20/74 المؤرخ في 04 فيفري 1974 والإعفاءات في إطار هذه الاتفاقية تتم بحسب قائمة محددة للسلع الجزائرية والموريتانية المستفيدة من الإعفاء، وتعرف هذه الاتفاقية تطورا ملحوظا في الأشهر الأخيرة بعد أن عرفت جمودًا على أرض الواقع لمدة طويلة.

* المرسوم الرئاسي 10-12 المؤرخ في 25 محرم 1431هـ الموافق لـ 11 جانفي 2010م المتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية (الجريدة الرسمية، العدد 12-2010م).

** الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي، ارجع إلى:
https://www.commerce.gov.dz/ar/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien

- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:**

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018 في كيغالي (روندا)، وتضم هذه الاتفاقية 54 دولة تهدف إلى إنشاء سوق واحد للسلع والخدمات؛ من خلال جولات متتالية من المفاوضات، وقد فتحت الجزائر عدة ورشات بخصوص الانضمام هذه الاتفاقية التجارية، التي تمكن المنتوجات الجزائرية من النفاذ للأسواق الافريقية، وقد تم قبولها في البرلمان، وينتظر صدور مرسوم متعلق بها حتى تدخل حيز التنفيذ. وللجزائر علاقات تفضيلية لدول النيجر ومالي، وإن كانت محدودة فتجارة المقايضة الحدودية تؤدّي دورا مهمًّا في تسهيل تموين السكان المقيمين في ولايات أدرار، إيليزي، تامنغست، تندوف وتنشيط تجارة الحدود، وتتم وفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2020/07/02، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل.

- **عرض الاتفاقيات التجارية للأردن:**

قصد مقارنة الاتفاقيات التجارية الجزائرية بالاتفاقيات التجارية الأردنية. وللاشارة هناك اتفاق تعاون جزائري تجاري مع الأردن، تم التوقيع عليه في 1997/05/19 بالجزائر، وتم التصديق عليه في 1998/08/08، وبعدها دخل حيز التنفيذ في 1999/01/31*. ونعرض مسار الاتفاقيات التجارية للأردن – مقارنة بالجزائر – في جملة الاتفاقيات[42]:

- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** **:

انظم الاردن للاتفاقية سنة 1998، والملاحظ عدم اهتمام الأردن بها بدليل العجز الواضح في ميزانها التجاري، إذ ترى أن بعض الدول العربية تضع العديد من العوائق أمام المنتوجات الأردنية.

* المرسوم الرئاسي 98-252 المؤرخ في 15 ربيع الثاني 1419هـ الموافق لـ 08 أوت 1998م، يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية (الجريدة الرسمية، العدد 58-1998م).
** سبق الحديث عنها سلفا.

- **<u>اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير):</u>**

دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 بين الأردن ومصر وتونس والمغرب، تعتمد قواعد المنشأ أورومتوسطية وتتيح التكامل القطري للمنشأ خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأعضاء أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول الافتا لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتوجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي، والتي وقعتها الأردن سنة 1997 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2002. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة ما بين الاتحاد الأوروبي والأردن ووضع إطار شمولي لتوضيح العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية، ستوفر هذه الاتفاقية إمكانية دخول الأسواق الأوروبية دون دفع الرسوم الجمركية، ولكن الواقع يشير الى أن المنتوجات الأردنية واجهت صعوبات جمة في الدخول إلى الأسواق الأوروبية ومن أهم الأسباب لذلك قواعد المنشأ الأوروبية المتشددة.

- **<u>اتفاقية التجارة الحرة الاردنية مع رابطة الدول الأوروبية (الافتا):</u>**

إضافة للأردن، تضم كل من سويسرا ولختنشتاين وايسلندا والنرويج مند سنة 2001، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2002، وتهدف إيجاد الإطار المناسب لتطوير وتنويع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي على أسس من المساواة وتحقيق المصالح المشتركة بالإضافة إلى تعزيز وتسهيل الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

- **<u>اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن مع سنغافورة:</u>**

وقعت سنة 2004 بهدف تعزيز وتنمية الشراكات بين البلدين، إذ تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة 100% من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع السلع السنغافورية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين 5 و10 سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

- **<u>واتفاقية التجارة الحرة الأردنية – الأمريكية:</u>**

وقعت سنة 2000 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2001، وعززت سنة 2003 بآليات حماية الاستثمارات وثقة المستثمرين، وتهدف إلى إلغاء الرسوم والقيود التجارية على التجارة البينية والخدمات ما بين البلدين مدة 10 سنوات على مراحل.

2-2) واقع التنويع والاتفاقيات التجارية الجزائرية:

يعتمد اقتصاد الجزائر على مورد واحد ريعي، بعيد عن التنويع، إذ يتم الحصول على الريع دون أن تُبذل جهود لإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه. والاقتصاد الجزائري ليس الوحيد الريعي، مُعرَض لكل التقلبات، نتيجة اتسام السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) بحالة غير متوازنة نتيجة التأثرات بسرعة كبيرة بتغيرات أسعار المدخول الريع[43].

تفعيل فلسفة التنويع في الاقتصاد الجزائري:

إنّ الجزائر دولة تستهلك أكثر ممّا تنتج، وأنّ اقتصادها يعتمد كليًّا على النفط والغاز، وأنها عرفت انخفاضًا في الإيرادات من صادرات المحروقات، لذا يمكن القول إنّ الأمر يتعلّق بـ "صدمة" تؤدّي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية[44]. وباعتبار أن التنويع بشكل عام يمكن أن يكون جزءًا من إستراتيجية تهدف للجمع بين أنشطة مختلفة التي تسهم في تراكم الثروة[45]، ولعل أهمها في الخدمات، قطاع السياحة، إذا ما أحسن تسويقه، فهو أحسن بديل إستراتيجي لقطاع المحروقات[46]. ويبين الجدول التالي تطور الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2014-2019:

الجدول 01 - تطور الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري (2014-2019)

الوحدة مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2014	57 518	95,77	2 543	4,23	60 061	100
2015	32 699	94,32	1 969	5,68	34 668	100
2016	28 221	93,99	1 805	6,01	30 026	100
2017	33 261	94,52	1 930	5,48	35 191	100
2018	38 872	93,00	2 926	7,00	41 797	100
2019	30 689	92,84	2 366	7,16	33 055	100

المصدر: *Statistiques douanes algériennes (2020), «Les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie», http://www.douane.gov.dz*

الشكل 03 - تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2014- 2019

الوحدة مليون دولار

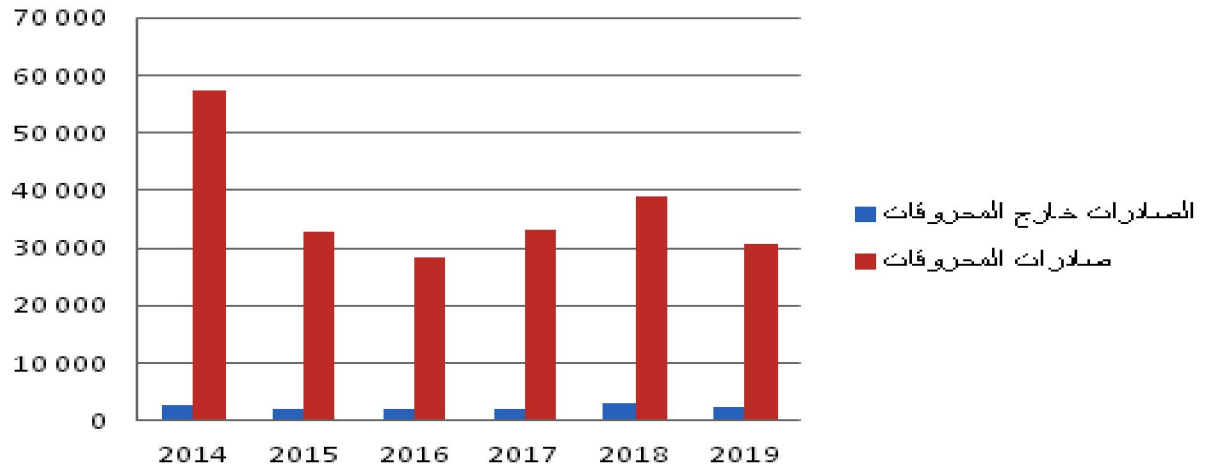

المصدر : بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه، أن نسبة الصادرات خارج المحروقات منخفضة جدا مقارنة بنسبة صادرات المحروقات، حيث تراوحت ما بين **4,23** و**7,16%** خلال الفترة (2014-2019)، ورغم أنها عرفت ارتفاعًا طفيفًا خلال سنتي 2018 و2019، إلا أن إسهام الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؛ رغم كل السياسات الحكومية المتبعة التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق تنويع الصادرات خارج المحروقات.

⊕ التبادل التجاري في إطار الاتفاقيات التجارية:

قامت العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات تجارية عملاقة تتجاوز فكرة ضرورة التقارب الاقتصادي والجغرافي والفرص المتكافئة للأعضاء إلى شراكات عميقة تقوم على دور فاعلين رئيسين في الاقتصاد العالمي[47]. وقد وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات تجارية، البعض منها ثنائية والبعض الآخر متعددة الأطراف، لكن الاتفاقيات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ ولا تزال سارية المفعول هي اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (الغالب غير مفعل)، إضافة للاتفاق التجاري مع تونس (التفاضلي) والاتفاقية الجزائر مع الأردن (تقريبا متوقفة).

- **التبادل التجاري مع دول الاتحاد الاوروبي:**

يُعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيس للجزائر من حيث المبادلات التجارية.
والجدول التالي يبين قيمة التبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي خلال سنتي 2004 و2020

الجدول 02 - التبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي خلال سنتي 2004 و2020

الوحدة ألف دولار

السنة	الواردات	الصادرات			الميزان التجاري	
	الاتحاد الاوروبي	الاجمالية	المحروقات	خارج المحروقات	مع المحروقات	بدون محروقات
2004	10 098 100	17 327 532	16 977 337	350 195	7 229 432	-9 747 905
***2019**	19 022 305	20 803 196	19 753 077	1 050 119	1 780 891	-17 972 186

** من منطلق ترجيحي.*

المصدر: *https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx*

الملاحظ من خلال الجدول، أن قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بلغت 10,098 مليار دولار سنة 2004، وهذا قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، ثم ارتفعت إلى 19,022 مليار دولار خلال سنة 2019 بمتوسط معدل نمو قدره 5,89% سنويا، كما أن قيمة الصادرات الإجمالية إلى دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت خلال نفس الفترة، لكن بنسبة أقل من الزيادة في الواردات، حيث انتقلت من قيمة 17,327 مليار دولار سنة 2004 إلى 20,803 مليار دولار في سنة 2019 بمتوسط معدل نمو قدره 1,34% سنويا، وهذا بسبب الزيادة الطفيفة في قيمة كل من صادرات المحروقات وكذلك الصادرات خارج المحروقات إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما يتبين من الجدول وجود فائض في الميزان التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي وهذا نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يظهر عجز كبير في الميزان التجاري بمجرد استثناء صادرات المحروقات من الحساب.

- **التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:**

تأتي اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر في المرتبة الثانية من مجموع الاتفاقيات التجارية من حيث نسبة المعاملات التجارية ،والجدول الموالي يبين التبادل التجاري والميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال سنتي 2008 و2019.

جدول 03 - التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال 2008 و2019

الوحدة ألف دولار

السنة	الواردات	الصادرات			الميزان التجاري	
	المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	الاجمالية	المحروقات	خارج المحروقات	مع المحروقات	خارج المحروقات
2008	1 859 648	2 353 095	2 160 129	192 966	493 447	-1 666 682
***2019**	2 557 089	2 993 286	2 698 888	294 398	436 197	-2 262 691

*من منطلق ترجيحي.

المصدر: *https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx*

يلاحظ من الجدول، أن المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ضعيفة جدا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، كما أن قيمة الواردات من دول المنطقة ارتفعت في سنة 2019 مقارنة بسنة 2008، حيث انتقلت من 1,859 مليار دولار إلى 2,557 مليار دولار وكذلك ارتفعت الصادرات من 2,353 مليار دولار سنة 2004 إلى 2,993 مليار دولار في سنة 2019. أما الميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، سجل فائضا ناتجا عن زيادة في كل من صادرات المحروقات وخارج المحروقات إلى دول المنطقة، وباستثناء صادرات المحروقات في حساب رصيد الميزان التجاري يظهر العجز، وهذا ما يؤكد التبعية لقطاع المحروقات وعدم استغلال الاتفاقية التجارية في التصدير.

- **التبادل التجاري بين الجزائر وتونس:**

الاتفاقيات التجارية الجزائرية التونسية هي ناتج تشابك المصالح وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين تونس والجزائر[48]. والجدول التالي يبين التبادل التجاري بين الجزائر وتونس خلال 2013 و2019.

الجدول 04 - التبادل التجاري بين الجزائر وتونس خلال 2013 و2019

الوحدة ألف دولار

السنة	الواردات	الصادرات			الميزان التجاري	
	تونس	الإجمالية	المحروقات	خارج المحروقات	مع المحروقات	خارج المحروقات
2013	489 216	1 649 047	1 606 747	42 300	1 159 831	-446 916
2019	396 526	1 432 404	1 322 893	109 511	1 035 878	-287 015

المصدر: *https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx*

من خلال الجدول، يتبين لنا انخفاض في واردات الجزائر من تونس خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2013 حيث تراجع من 0,489 مليار دولار إلى 0,396 مليار دولار، وسجلت أيضا الصادرات تراجعا خلال سنة 2019 رغم الزيادة الطفيفة في قيمة الصادرات خارج المحروقات وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة للميزان التجاري فسجل فائضا رغم التراجع الطفيف في قيمته وباستثناء قيمة صادرات المحروقات يظهر العجز في الميزان التجاري وهذا ما يؤكد عدم الاستغلال الجيد لمزايا الاتفاق التجاري التفاضلي في زيادة قيمة الصادرات خارج المحروقات.

- **التبادل التجاري بين الجزائر والأردن:**

دخل اتفاق التعاون التجاري بين الجزائر والأردن حيز التنفيذ في سنة 1999 وتم العمل به، ثم توقف خصوصًا بعد دخول اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي تضم أيضا كلا من الأردن والجزائر. يبين الجدول التالي تطور التبادل التجاري بين الجزائر والأردن خلال سنتي 2001 و2019.

الجدول 05 - تطور التبادل التجاري بين الجزائر والأردن خلال 2001 و2019

الوحدة ألف دولار

السنة	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	الأردن	العالم	الأردن	العالم	الأردن	العالم
2001	30 726	9 945 719	21 874	19 147 619	-8 852	9 201 900
2019	81 835	42 413 788	37 580	36 803 498	-44 255	-5 610 290

المصدر: *https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx*

من خلال الجدول، تبين أن نسبة التبادل بين الجزائر والأردن تبقى ضعيفة رغم دخول اتفاق التعاون التجاري حيز التنفيذ حيث أن نسبة واردات الجزائر من الأردن في سنة 2001 لا تتعدى 0,308% و0,192% في سنة 2019، أما نسبة الصادرات إلى الصادرات الاجمالية فلا تتجاوز 0,114% في سنة 2001 و0.102% في سنة 2019، ونلاحظ وجود عجز في الميزان التجاري وبالتالي فإن الجزائر لم تحق الاهداف المرجوة من هذه الاتفاقية.

يبين الشكل الموالي قيمة واردات وصادرات الجزائر من وإلى دول الاتفاقيات التجارية خلال سنة 2019:

الشكل 04 - الواردات والصادرات من وإلى دول الاتفاقيات التجارية خلال سنة 2019

الوحدة ألف دولار

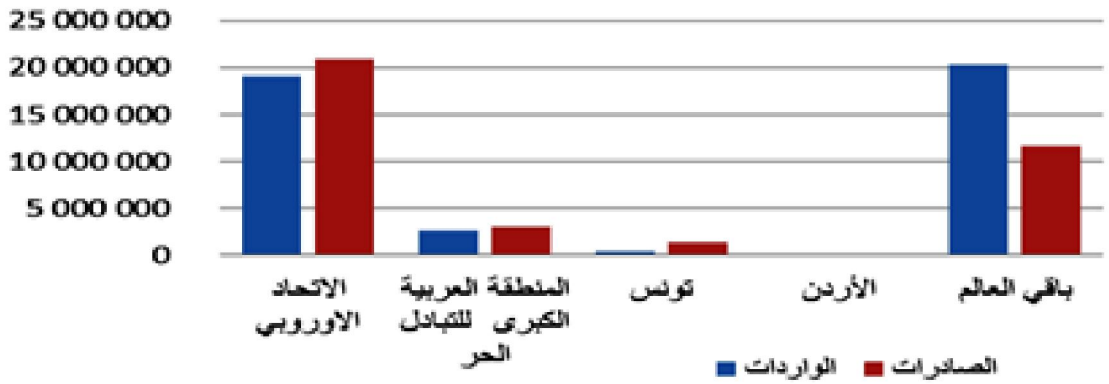

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السابقة.

سبل تفعيل الاتفاقيات التجارية الجزائرية لدعم التنويع الاقتصادي:

لا بد من العمل على إعادة تقييم دوري للاتفاقيات ليس بالضرورة لإلغائها، وإنما لبحث أفضل السبل للاستفادة من الفرص التي توفرها، ويجب أن ندرك جيداً أن تحرير التجارة ليس هدفاً بحد ذاته وإنما توفير الظروف الملائمة لجذب وتحفيز الاستثمارات وتوفير الفرص للمنتوج للمنافسة محلياً وعالمياً[49].

ويمكن تفعيل الاتفاقيات التجارية بالاستفادة من الامتيازات التفضيلية الممنوحة في إطار الاتفاقيات في النفاذ للأسواق الخارجية من خلال تبني إستراتيجية تصديرية تتضمن[50]:

- تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول، سيما وأن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على

الاقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى؛

- إن تقلص تدخل الدولة في مجال التصدير لا يعني غيابها عن تقديم خدمات الدعم للمصدرين في مجال التكوين ونشر المعلومات والأبحاث والترويج وسياسات النوعية؛
- إن نجاح نفاذ الصادرات إلى الأسواق الخارجية مرتبط بمدى قدرة المنتجين والمصدرين على التكيف مع المتطلبات والمواصفات المطبقة خاصة فيما ما يتعلق بسلامة المنتوج والمعايير البيئية في البلد الوجهة للتصدير ؛
- يتطلب الولوج إلى الأسواق ضرورة تكثيف العلاقات بين مختلف القطاعات المعنية بالإنتاج والتسويق كالفلاحة والتجارة، وكذلك التنسيق بين مختلف المتدخلين على طول سلسلة الانتاج والتوزيع داخل كل قطاع؛
- ضرورة وجود مجموعة متخصصة من المنتجين يعملون مع عدد متنوع من الزبائن وتضمن الكميات الكبيرة استمرار عمل تلك المؤسسات بشكل فعال بالاعتماد على خبرتها الفنية في الترويج والتوزيع للمنتوجات؛
- يشكل المورد البشري أحد أهم العوامل الأساسية لنجاح التصدير، حيث إن النفاذ إلى الأسواق الخارجية يتطلب معرفة متخصصة بمختلف أنظمة التجارة الخارجية، لهذا يجب تنفيذ برامج للتكوين والتدريب خاصة في مجال التسويق والنوعية لجميع المنتجين والمصدرين في مختلف القطاعات؛
- الاستفادة من ميزات الاتفاقيات التجارية، إذ تؤدي هذه الاتفاقيات إلى الانفتاح التدريجي على الأسواق وتمنح امتيازات هامة للمصدرين؛
- تحسين نظم معلومات السوق والشفافية من أجل الاطلاع على كافة المعلومات حول الأسواق والسلع المطلوبة والأسعار، ويحسن شفافية المعاملات التجارية، كما يزيد في كفاءة الانتاج من خلال التحكم في تكاليف الانتاج، النقل والأسعار ؛
- يعتبر الاستثمار الخارجي أداة هامة لتشجيع التنسيق ونقل المعرفة بين الدول لهذا يجب تسهيل الاستثمارات الخارجية من خلال تبسيط التشريعات والاجراءات الإدارية؛
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بالخارج، قصد تقديم المساعدة والمعلومات المرتبطة بالأسواق في الخارج للمتعاملين الاقتصاديين المهتمين بالتصدير ؛
- إقامة المعارض في الخارج، مع التركيز على الدول التي تربط الجزائر باتفاقيات تجارية بهدف الترويج للمنتوجات الوطنية؛
- تشجيع المصدرين على التصدير للبلدان التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر، بمنحهم تحفيزات وتسهيلات إدارية لاسيما في الحصول على شهادة المنشأ؛
- إزالة مختلف العراقيل الإدارية والتقنية والفنية التي تعيق تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات.

خاتمة:

سعت الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات، ولهذا انتهجت سياسة الانفتاح على العالم الخارجي منذ تسعينيات القرن الماضي وأبرمت عدة اتفاقيات تجارية تضمنت تعريفات تفضيلية مع العديد من البلدان والمجموعات. غير أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد ريعي رهين للمحروقات بدرجة كبيرة، ويمكن استغلال هذه الاتفاقيات التجارية في نفاذ المنتوجات الوطنية إلى الأسواق الدولية عن طريق استفادتها من مختلف المزايا، وهذا ما يجعلها في وضعية تنافسية مقارنة بباقي منتوجات الدول الأخرى غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

من **النتائج** المتوصل إليها:

- يمكن للاتفاقيات التجارية أن تسهم في دعم التنويع الاقتصادي عن طريق إعطاء أفضلية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية وزيادة القدرة التصديرية؛
- تسهم الاتفاقيات التجارية بدرجة أكبر في زيادة نسبة الواردات من توسيع الصادرات خارج المحروقات والولوج إلى مختلف الأسواق الدولية؛
- يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية ثم استخدام مفتاح الاتفاقيات التجارية للولوج للأسواق الدولية؛
- ورغم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، لكن يمكن الاعتماد على إيرادات المحروقات في تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات خارج المحروقات وتوجيه فائض الإنتاج نحو التصدير.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من **التوصيات** التي يمكن أن نقدمها لتفعيل الاتفاقيات التجارية في دعم النمو الاقتصادي:

- ضرورة تبني سياسة تجارية تركز على تنويع الصادرات خارج المحروقات بدل تقليص الواردات؛
- ضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية، والبحث ودراسة إمكانية الاستفادة من اتفاقيات ثنائية أخرى جديدة بهدف الولوج إلى أسواق تجارية جديدة واعدة مثل روسيا وتركيا وموريتانيا؛
- الاهتمام بتكوين المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير وتعريفهم بالتفضيلات التعريفية الممنوحة للمنتوجات للجزائرية؛
- تنشيط وفتح المعابر الحدودية مع دول الجوار وفق قيود متعارف عليها تجاريا وأمنيا.

الهوامش والمراجع:

1 فطيمة بن عبد العزيز (2020)، «إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية" (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 01، ص ص 315-332.

2 Article (2018), «Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement», 14/02/2018, p. 2,
https://unctad.org/system/files/official-document/cimem2d42_fr.pdf

3 OCDE (2018), «Perspectives du développement mondial 2019: Quelles stratégies de développement pour le XXIe siècle? - Vue d'ensemble», OCDE, Paris, p. 2.

4 محمد أبو حمور (2020)، «الاتفاقيات التجارية.. الحوار المطلوب»، الرأي الأردنية، عمان، 2020/05/25،
http://alrai.com/article/10549863/كتاب/الاتفاقيات-التجارية-الحوار-المطلوب

5 نشوى مصطفى على محمد (2016)، «تنامي دور الاتفاقيات التجارية العملاقة مقابل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف "رؤية تحليلية"»، مجلة "رؤى اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 02، ص ص 149-165.

6 محمد أبو حمور، مرجع سبق ذكره.

7 ارجع إلى:

- ثامر محسن & باهي يوسف (2020)، «دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية»، مجلة "التكامل الاقتصادي"، مخبر "التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي"، جامعة أدرار، المجلد 08، العدد 03، ص ص 29-40؛
- مقال (2018)، «ما هي اتفاقيات التجارة الحرة وكيف تؤثر على إنتاجية الدول»، 2018/10/03،
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/573088
- هيئة تنمية الصادرات السعودية (2021)، «ما معنى الاتفاقيات التجارية وما أهم أهدافها؟»، 2021/04/08،
https://www.saudiexports.sa/ar/ExporterDevelopment/Pages/Agreements.aspx

8 وليد فتحي الدسوقي (2017)، «تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيراتها على التجارة الخارجية»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 102

9 عمر عبد الرزاق (2002)، «تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، ص 9.

10 محمد نبيل الشيمي (2009)، «صيغ التكامل الاقتصادي العربي في إطار متعدد الأطراف»، الحوار المتمدن، العدد 2758، 2009/09/03،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183393

11 محمد نبيل الشيمي (2008)، «التفاوض في مجالات الاتفاقيات التجارية المفهوم والدوافع والعوائق»، الحوار المتمدن، العدد 2488، 2008/12/07،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155344

12 هيئة تنمية الصادرات السعودية، مرجع سبق ذكره.

13 عمر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 11.

14 الأمم المتحدة (2021)، «مرشد تنفيذ تيسير التجارة»، عى الخط،
https://tfig.itcilo.org/AR/contents/conventions.htm

15 خالد زرموت (2017)، «التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية" (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، ص ص 1183-1199.

16 عدنان فرحان الجوارين (2020)، «مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي»، 2020/10/06،
https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623b

17 حاج موسى منصوري & عبد الغني بوشرى (2018)، «التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا»، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، المجلد 02، العدد 02، ص ص 243-256.

18 ارجع إلى:

- خالد هاشم عبد الحميد (2018)، «التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 01، ص ص 75-98؛
- عاطف لافي مرزوك & عباس مكي حمزة (2014)، «التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 31، ص ص 56-81؛
- نصر حميداتو (2019)، «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية: دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية»، دكتوراه الطور الثالث ل.م.د.، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص 143؛
- محمد كريم قروف (2011)، «التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل»، مجلة "الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية"، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 03، ص ص 117-134؛
- مايح شبيب الشمري & احمد عبد الرزاق عبد الرضا (2014)، «ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق»، مجلة "الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية"، جامعة واسط، الكوت (العراق)، المجلد 24، العدد 01، ص ص 27-38.

19 خالد زرموت، مرجع سبق ذكره.
20 خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
21 عدنان فرحان الجوارين (2020)، «مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي»، 2020/10/06، *https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623b*
22 نبيلة نوي (2018)، «التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 03، ص ص 180-194.
23 موسى باهي & كمال روابنية (2016)، «التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 05، ص ص 133-152.
24 نصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 145.
25 أحلام هواري & سدى على (2017)، «المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانيات التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري»، مجلة البديل الاقتصادي، مخبر "سياسات التنمية الريفية في السهوب"، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 01، ص ص 179-203.
26 حاج موسى منصوري & عبد الغني بوشرى، مرجع سبق ذكره، ص 247
27 أحمد الشيمي (2009)، «الاندماج مع الاقتصاد العالمي.. مزايا متنوعة وسلبيات في الأزمات»، 2009/06/17، *https://almalnews.com/مزاي%E2%80%AC-%E2%80%AE/الاندماج-مع-الاقتصاد-العالمي/*
28 خالد زرموت، مرجع سبق ذكره،
29 الإمام محمد محمود (2002)، «استراتيجية الإكتفاء الذاتي..الطريق نحو الإستقلالية»، على الخط، *https://islamonline.net/استراتيجية-الإكتفاء-الذاتي/*
30 ممتاز نحاس (2002)، «الاكتفاء الذاتي... هدف ووسيلة في آن واحد»، البيان الاقتصادي»، 2002/03/03، *https://www.albayan.ae/economy/2002-03-03-1.1299775*
31 سامى شرف (2020)، «الاكتفاء الذاتى»، الاهرام اليومي، الأحد 22 من شوال 1441 هـ 14 جوان 2020، العدد 48768، *https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203414/4/766445/قضايا-واراء/الاكتفاء-الذاتى.aspx*
32 عبد الله العليان (2020)، «الحاجة الماسة لتنويع مصادر الدخل!»، يومية عُمان، مسقط، 2020/03/11، *https://www.omandaily.om/قضايا وآراء/الحاجة-الماسة-لتنويع-مصادر-الدخل/*

33 عفاف بلهادي & سمية زناسني (2020)، «أثر الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر»، مجلة دفاتر mecas، جامعة تلمسان، المجلد 16، العدد 02، ص ص 455-466.

34 فضيلة زواوي (2017)، «اشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر واجراءات ترقيتها»، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، المجلد 07، العدد 02، ص ص 375-394.

35 ارجع إلى:

- أحلام هواري & سدى على، مرجع سبق ذكره؛
- نصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 148.

36 ارجع إلى:

- محمد الناصر حميداتو & الصافية بقاص (2017)، «التنويع الاقتصادي في الجزائر»، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال»، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، عَمان، المجلد 02، العدد 02، ص ص 74-82؛
- حسن يوسف علي (2015)، «أسعار النفط إلى أين؟ وما الذي يمكن عمله؟»، ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 [كتاب الندوة، ص ص 90-96].

37 أسماء بللعما (2018)، «استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية»، مجلة "الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تامنغست، المجلد 07، العدد 01، ص ص 329-353.

38 وكالة الأنباء الجزائرية (2021)، «تكريس سياسة تجارية تعتمد على تقليص الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات»، 2021/09/05،
https://www.aps.dz/ar/economie/112087-2021-09-05-12-31-0

39 عاطف قدادرة (2020)، «الجزائر تلوح بـ "معركة" قانونية تتعلق باتفاقيات التجارة الخارجية»، 2020/09/07،
https://www.independentarabia.com/node/149671/اقتصاد/الجزائر-تلوح-بمعركة-قانونية-تتعلق-باتفاقيات-التجارة-الخارجية

40 سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - العقبة (2021)، «تعرف على الاتفاقيات التجارية»، على الخط،
http://www.aqabazone.com/Pages/viewpage.aspx?pageID=213

41 محمد راتول (2018)، «الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 323.

42 ارجع إلى:

- محمد أبو حمور، مرجع سبق ذكره؛
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - العقبة، مرجع سبق ذكره.

43 ارجع إلى:
- حسن يوسف علي (2015)، «أسعار النفط إلى أين؟ وما الذي يمكن عمله؟»، ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 [كتاب الندوة، ص ص 90-96]؛
- حامد عبد الحسين الجبوري (2016)، «التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية»، شبكة النبأ المعلوماتية، 2016/09/21،

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

44 عبد المجيد عطار (2015)، «انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري»، ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 [كتاب الندوة، ص ص 120-132].

45 OCDE (2007), «Vers une croissance pro-pauvres: Orientations à l'intention des donneurs», OCDE, Paris, p. 204.

46 إيمان العلمي & عبود زرقين (2017)، «التسويق السياحي كمتطلب استراتيجي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ظل سياسة التنويع الاقتصادي بالجزائر»، مجلة "رماح للبحوث والدراسات"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية 'رماح'، عَمان، العدد 12، ص ص 308-335.

47 نشوى مصطفى على محمد، مرجع سبق ذكره.

48 ثامر محسن & باهي يوسف، مرجع سبق ذكره.

49 محمد أبوحمور، مرجع سبق ذكره.

50 ارجع إلى:
- المركز الوطني للسياسات الزراعية (2003)، «فرص تسويق الخضار والفواكه السورية في أسواق الاتحاد الأوروبي»، دمشق، ص ص 57-64؛
- فطيمة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره؛
- خالد زرموت، مرجع سبق ذكره.